



## البنك المركزي المصري

### بيان صحفي

١٣ أكتوبر ٢٠١١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٣ أكتوبر ٢٠١١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعا شهريا خلال سبتمبر ٢٠١١ مقداره ١,٤٣% مقارنة بإرتفاع مقداره ١,١٠% خلال أغسطس، وقد إنخفض المعدل السنوي للتضخم العام للشهر الثاني على التوالي من ٨,٤٩% خلال أغسطس إلى ٨,٢١% خلال سبتمبر على خلفية الأثر الموجب لفترة الأساس من العام الماضي. وعلى الجانب الآخر فقد إرتفع التضخم الأساسي بنحو ١,١٣% خلال سبتمبر بعد زيادة بنحو ١,١٨% خلال أغسطس مما أدى إلى إرتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي من ٦,٩٨% خلال أغسطس إلى ٧,٩٥% خلال سبتمبر. وقد أظهرت التطورات الشهرية الأخيرة أن الزيادة الحادة في أسعار معظم المواد الغذائية خلال يوليو وأغسطس متأثرة بشهر رمضان قد خفت حدها خلال سبتمبر إلا أن إرتفاع إيجارات المساكن خلال سبتمبر أدى إلى زيادة في أسعار البنود غير الغذائية. ورغم إنخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للإرتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن نقص المعروض بالنسبة لبعض السلع الغذائية على خلفية مخاطر إنخفاض الإنتاج العالمي من المحاصيل الزراعية قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا محدودا بنحو ٠,٤% في الربع الرابع من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بالإنكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من ذلك العام، وقد أدى ذلك إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ١,٨% مقارنة بـ ٥,١% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. ومن الأهمية الإشارة إلى أنه رغم توقع تحقق إنخفاض ملحوظ في النشاط الإقتصادي في بداية أحداث الثورة إلا أن حجم الإنخفاض الفعلي جاء أكبر مما كان متوقعا وذلك على خلفية الإنخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد، وفي ذات الوقت وأخذاً في الإعتبار حالة عدم التيقن المتزايدة التي واجهت المستثمرين في بداية العام الحالي فقد شهدت الإستثمارات تراجعاً حاداً بنحو ٢٠% خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١/٢٠١٠.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تؤثر المتغيرات السياسية الحالية على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد، وفضلا عن ذلك فإن حالة من الترقب بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالميا قد تزايدت على خلفية تحديات المالية العامة والقطاع المصرفي التي تواجه بعض دول منطقة اليورو، فضلا عن أن معدلات النمو جاءت أقل من المتوقع في عدد من إقتصاديات الدول المتقدمة ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي قد يُحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)